الأمم المتحدة
A/RES/61/188

Distr.: General
2 February 2007

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون
البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/61/420/Add.3*)]

٦١/١٨٨ – أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(١)] التي تسلم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تلاحظ مع الارتياح التحسن في حالة الدين الخارجي للبلدان النامية كمجموعة في غضون السنة الماضية، غير أنها تشعر بالقلق لاستمرار وجود عدد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لمشاكل ديونها الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب أيضا بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين[٤] التي ستمكن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها تلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ديون ضخمة وعليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي للبلدان القيام بتوجيه تلك الموارد المالية المفرج عنها عن طريق تخفيف عبء الدين، وبخاصة عن طريق خفض الدين وإلغائه، نحو أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ هي مقتنعة بأن تعزيز وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بقدر كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

---

(٤) من المتوقع أن تخفيف عبء الديون في إطار المبادرتين سيقلل من أرصدة ديون ٢٩ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة البت بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. أعد ''مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين – حالة التنفيذ'' موظفو المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (آب/أغسطس ٢٠٠٦).

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن تمويل الديون وتخفيف عبئها بإمكانهما أن يوفرا مصدرا مهما لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - **تشدد أيضا** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛

٤ - **تكرر تأكيد** أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - **تبرز** أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وتوقعات التصدير للبلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **ترحب** بعرض المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين[٤]، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل وفي الوقت المناسب وإلى توفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية؛

٧ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أن تخفيف عبء الدين ليس بديلا عن مصادر التمويل الأخرى؛

---

(٥) A/61/152.

٨ - **تحث** الجهات المانحة على كفالة أن تكون التزاماتها إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكملة لتدفقات المعونة القائمة، وتشدد على أنه لا بد للجهات المانحة من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم المنصف للأعباء الناجمة عن التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المالية ذات الصلة فيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين؛

٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه، على الرغم من التقدم الذي تحقق، لم تتمكن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم ديون يتعذر تحملها، بوسائل منها استخدام المنح والقروض التساهلية، وتبرز أهمية الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في المساعدة على كفالة ألا تتسبب عمليات الاقتراض الجديدة في البلدان التي تجاوزت إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تقويض قدرتها على تحمل الديون على المدى الطويل، وتتطلع إلى استعراض هذا الإطار، وتشجع على تطبيق الإطار المحسن في قرارات الإقراض والاقتراض؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر وتهيئة بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير في إنجاز عملية تخفيف عبء الدين، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١١ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على توجيه تلك الموارد المفرج عنها عن طريق تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص عن طريق إلغاء الدين وخفضه، نحو تحقيق تلك الأهداف؛

١٢ - **تدعو** إلى النظر في تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ١٠٠ في المائة، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلتها بشكل كبير لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها والتي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل ديون تلك البلدان؛

١٣ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل الديون في الأجل المتوسط، إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عمليات إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **تؤكد** ضرورة التصدي بقوة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد، في هذا السياق، أهمية نهج إيفيان الذي وضعه نادي باريس كوسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة؛

١٥ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، حيثما اقتضى الأمر وعلى أساس كل حالة على حدة، استخدام آليات من قبيل عمليات مقايضة الديون لتخفيف عبء ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تنوء بعبء ديون لا تستطيع تحمله وغير مؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحيط علما بمناقشات نادي باريس وتقييمه لمقترح ''تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية''؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، من المستحسن أن تكون ضمن الأطر القائمة، لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بوسائل منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص؛

١٧ - **تكرر تأكيد** دعوتها للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وتحيط علما بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من هذا الإطار؛

١٨ - **تلاحظ** أن وكالات التقدير الائتماني تقوم بدور مهم في تحديد فرص وصول البلدان إلى الأسواق الدولية لرأس المال وتكاليف ذلك الاقتراض، وتهيب، في هذا الصدد، بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تنظر في تعزيز شفافية آليات تقدير المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام بارامترات دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة؛

١٩ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون في الاعتبار، وهو ما من شأنه أن يسهم في القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٢٠ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة الإعمار الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **ترحب أيضا** بجهود الجهات الدائنة وتدعوها إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة، حتى تمكنها من التصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

٢٢ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية، وأن يعزز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بمواصلة التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

٢٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٢٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦